خبراء اقتصاد: بطولة خليجي ٢٠ تكتسب بعداً اقتصادياً مهماً لليمن

التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي سيرتفع إلى ٩٥٤ مليار ريال بنهاية ٢٠١٠م

■ ،،كتب /أحمد الطيار

تكتسب استضافة بلادنا لبطولة خليجي ٢٠ والتي تنطلق في اليمن في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وتستمر حتى ٥ ديسمبر القادم بعدا اقتصاديا مهما لليمن فهي وإن كانت رياضية بحتة إلا أنها اقتصادية في المقام الثاني.

ووفقا لعدد من الخبراء الاقتصاديين تعد استضافة بلادنا لبطولة خليجي ٢٠ مكسبا اقتصاديا بدرجة أساسية ،من خلال إنعاشها المباشر لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم والأسواق ،فضلا عن الترويج للمنتج السياحي اليمني ،واجتذاب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية.

ففي المجال السياحي تمكنت بلادنا حتى الآن من استقبال أكثر من ٢٠ ألف زائر خارجي من دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتوقع أن يتدفق أكثر من ١٠٠ ألف زائر محلي من المحافظات اليمنية على العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن للاستمتاع بأحداث هذه الفعالية والاحتفاء بها ،ويقول الباحث أنور الحرازي أن بلادنا ستستفيد بشكل مباشر اقتصادياً من تنظيم هذه البطولة الخليجية في تحريك عجلة الاقتصاد اليمني من خلال العوائد الناتجة عن الاستضافة في مختلف المجالات.

ويضيف أن القطاع السياحي سيتمكن من الانتعاش في محافظتي عدن وأبين بشكل مباشر وأن قطاع الفنادق والنقل والمطاعم ستجني ثمارا جيدة.

وفي مجال البناء والإنشاءات استقطبت عدن وأبين بنية تحتية وإنشائية بلغت تكلفتها ١٢٠ مليار ريال ،فيما بلغت تكلفة مشاريع البنى التحتية الأخرى ٥٨ مليار ريال ،أسهمت في تحريك قطاع البناء والتشييد وتوليد المزيد من فرص العمل ،وإنعاش الأسواق.

ويرى الدكتور عبد القدوس المروني أن اليمن سيستفيد من استضافة البطولة في تحريك قطاع السياحة بدرجة أساسية وزيادة الناتج الإجمالي للبلاد باعتبار السياحة المورد الثاني للدخل القومي بعد النفط ،حيث تمتلك مقومات سياحية متميزة والكثير من عناصر الجذب السياحي.

وبشأن التبادل التجاري بين بلادنا ودول مجلس التعاون الخليجي توقعت دراسة حديثة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ٩٥٤ مليار ريال خلال العام الجاري، مقارنة مع ٨٨٣ مليارا في عام ٢٠٠٩م وبزيادة ٧١ مليار ريال، كما توقع زيادة الصادرات إلى ١٦٧ مليار ريال، مقارنة مع ١٣٩ مليار ريال.

وأوضحت الدراسة التي أعدها منصور البشيري، مدير عام الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمني أن هناك ارتفاعاً سنوياً في حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي نتج عنه ارتفاع في الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي من ١٢٠ مليار ريال عام ٢٠٠٠م إلى ٥٠٧,٧ مليار في عام ٢٠٠٥م.

وفقا للدراسة فقد حقق التبادل التجاري نمواً في المتوسط خلال الخمس السنوات ما نسبته ٢٣,٥٪ وتحقيق الصادرات اليمنية إلى الدول الخليجية نموا متوسطا بمقدار ٤٠,٦٪ بين الأعوام ٢٠٠٠/ ٢٠٠٥م ليرتفع في العام ٢٠٠٧م إلى ١٦٨,٥ مليار وبنسبة ١١,٨٪ من إجمالي الصادرات اليمنية.

وبينت أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد الشريك التجاري الأول لليمن في مجال الواردات للأعوام ٢٠٠١/ ٢٠٠٧م، وبما نسبته ١٠٪ إلى ٢٢٪ فيما تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعد الإمارات كشريك تجاري في مجال الواردات خلال الأعوام ٢٠٠١ / ٢٠٠٧م.

أما من حيث أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصادرات اليمنية، فتأتي الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية والكويت، من بين ٢٠ دولة صدرت إليها المنتجات اليمنية، حيث احتلت السعودية المرتبة الحادية عشرة للعام ٢٠٠٠م وبمبلغ ٣,٧ مليار ثم المرتبة الثانية عشرة في العام ٢٠٠٦م وبمبلغ ١٩,٨ مليار ريال.

١,٧ مليار دولار المديونية القائمة على بلادنا للدول الأعضاء في نادي باريس

■ ،،كتب/ علي البشيري

بلغ إجمالي الرصيد القائم للدين العام الخارجي على اليمن للدول الأعضاء في نادي باريس ملياراً و ٧٤٧ مليون دولار نهاية اغسطس ٢٠١٠م.

وأوضحت بيانات إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن إجمالي الرصيد القائم تضمن أقساط وفوائد روسيا بلغ ملياراً و ٢٠٥م ملايين دولار، فيما بلغت المديونية لليابان ٢٩٥ مليون دولار.

كما بلغ الرصيد القائم للدين الخارجي على بلادنا للولايات المتحدة الأمريكية ٩٧,٩ مليون دولار، ولفرنسا ٧٨,٧ مليون دولار، ولإيطاليا ٤١,٦ مليون دولار ولأسبانيا ٢٢,٤ مليون دولار، بالاضافة إلى ٢,٨ مليون دولار للدنمارك و٢,٤ مليون دولار لهولندا و ١,٥ مليون دولار لالمانيا.

الجدير بالذكر أن الرصيد القائم للدين الخارجي تضمن متأخرات أقساط وفوائد على بلادنا للدول الأعضاء في نادي باريس كان قد بلغ ملياراً و ٧٤٣ مليون دولار نهاية العام ٢٠٠٩م.

٣٥٠ مليون دولار خسائر القطاع السمكي جراء القرصنة

■ ،،كتب /أحمد الطيار

حذر خبراء اقتصاد من الآثار السلبية على قطاع الأسماك في اليمن جراء تنامي أنشطة القراصنة في مياه البحر العربي وخليج عدن والمحيط الهندي الموطن الهام للصيادين اليمنيين للحصول على الأسماك والأحياء البحرية بكميات تجارية هائلة.

وقال الخبراء إن قطاع الثروة السمكية يخسر مابين ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليون دولار سنويا جراء تعرض الصيادين اليمنيين لاعتداءات القراصنة الصوماليين في البحر العربي وخليج عدن والبحر الأحمر.

ووفي تقرير لوزارة الثروة السمكية تبين إن الوزارة تتلقى العديد من البلاغات لصيادين يمنيين يشكون من أعمال سلب ونهب واستيلاء على قواربهم ومعدات اصطياد من قراصنة صوماليين.

وأشار التقرير الى إن الوزارة تلقت شكاوى من صيادين آخرين تعرضوا لقرصنة من قوارب هندية وباكستانية وأوكرانية وجنسيات أخرى ،حيث تقوم تلك القوارب بالاعتداء عليهم والنهب وسلب ممتلكاتهم.

واعتبر صيادون حسب التقرير أن أكثر المناطق خطرا لاعتراض الصيادين اليمنيين من قبل القراصنة الصوماليين تتمحور غرب جزر عبد الكوري وأرخبيل سقطرى.

وأكد أن القرصنة في خليج عدن والبحر العربي باتت تهدد مصدر رزق أكثر من ٤٠ ألف صياد يمني يعتمدون في معيشتهم وإعالة أسرهم على الصيد وتستهدف بدرجة أساسية الصيادين التقليديين كون الوسائل المستخدمة في حركتهم قوارب صيد صغيرة.

قيمة الإنتاج الصناعي لأنشطة جمع وتنقية المياه ترتفع إلى ٣٦,٢ مليا ريال

■ ،،كتب /أحمد حسن

ارتفعت قيمة إنتاج الأنشطة الصناعية لجمع وتنقية المياه في بلادنا إلى ٣٦ ملياراً و٢٧٧ مليون ريال منها ٢٠ مليارا و٥٧٨ مليون ريال قيمة الإنتاج للشركات والمؤسسات والمصانع التابعة للقطاع الخاص .

وبحسب أحدث بيانات الناتج الصناعي لبلادنا والصادر حديثا عن الجهاز المركزي للإحصاء فإن كميات المياه المنتجة من مؤسسات القطاع العام والمباعة لمستهلكين في عموم محافظات الجمهورية خلال العام الماضي ٢٠٠٩م ارتفعت إلى ١٠١مليون و٢٤٠ ألف متر مكعب انتفع منها ٤ ملايين و١٦٨ ألف نسمة مقارنة بـ٩٨ مليونا و٢٦٤ ألف متر مكعب في ٢٠٠٨م .

ورغم أن بلادنا تعتبر من بين عشر دول تعاني شح المياه في العالم والأفقر من حيث الموارد في الشرق الأوسط. فقد أصبحت أنشطة جمع وتنقية وتوزيع المياه أحد الأنشطة الصناعية المهمة في الناتج الصناعي الإجمالي حيث تساهم بحوالي ٦٪ من قيمة الإنتاج الصناعي بشقيه الخاص والعام .

كما باتت هذه الصناعة تحقق قيمة مضافة كبيرة بلغت في القطاع الخاص ١٤ مليارا و٤٢٢ مليون ريال فيما بلغت في القطاع العام ١٤١٠ مليارا و١٤٥ مليون ريال .

وتشغل هذه الصناعة من الأيادي العاملة ما يفوق ١٠ آلاف و٥٦٠ عاملاً في القطاعين العام والخاص تبلغ قيمة الأجور التي يتقاضونها ٧ مليارات و٣٠٥ ملايين ريال .

ومن الناحية الاقتصادية تعد اليمن من الدول التي تواجه أزمة حقيقية في تجدد مصادر المياه ويعود السبب بشكل كبير إلى الزراعة التي تعتمد على المياه الجوفية الموجودة في الآبار العميقة والتي يتم حفرها بشكل عشوائي من قبل المزارعين لري أشجار القات ، وتقدر الوكالة الألمانية للتنمية GTZأن الزراعة مسئولة عن أكثر من ٩٠ ٪ من استهلاك المياه منها ٣٧ ٪ لري القات.

ويقول خبراء من وزارة الزراعة والري أن معظم المزارعين ما زالوا يستخدمون الطرق التقليدية في الري التي تدعى "الري بالغمر" بينما لا تروى سوى ٨ ٪ من الأراضي بالأساليب الحديثة، "مما يستنزف المياه الجوفية

مضيفين : أن كمية المياه المستهلكة سنوياً تصل إلى ٣,٥ مليار متر مكعب، ٩٣٪ منها تصرف في الزراعة و٦٪ في الاستهلاك المنزلي و١٪ في الصناعة. وتبلغ كمية المياه العذبة المتجددة ٢,٥ مليار متر مكعب سنوياً وبذلك تكون الفجوة بين المياه المستهلكة والمياه العذبة المتجددة مليار متر مكعب سنوياً".

ووفقا لتقديرات الوزارة فإن اليمن سيحتاج إلى ٤,٦ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥م عندما يكون عدد سكان البلاد قد تضاعف كما أن معدل استهلاك الفرد من المياه في اليمن يصل حاليا إلى ١٢٥ متراً مكعباً في العام ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٦٢,٥ متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥م، فيما يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه عالمياً ١.٥٠٠ متر مكعب سنوياً.

١٣,٠٥٥ مليار ريال تكلفة البرنامج الاستثماري لقطاع التربية بحضرموت

■ ،، المكلا / أحمد محمد بن زاهر

بلغ إجمالي مشاريع البرنامج الاستثماري لمكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت العام الجاري ٢٠١٠م (١٧٩) مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت ١٣ مليارا و٥٥ مليونا «٧٧» ألفا منها (٧٤) مشروعا للسلطة المحلية بتكلفة إجمالية ٢,٢٦٠ مليار ريال و(٢٢) مشروعا مركزيا وبرنامجا استثماريا بتكلفة إجمالية ٢.٩٢٣ مليار ريال و(٧٣) مشروعا مركزيا خارج الخارطة بتكلفة إجمالية ٧،٨٧١ مليار ريال .

أوضح ذلك لـ(الثورة) جمال سالم عبدون نائب مدير عام مكتب وزارة التربية والتعليم بساحل حضرموت رئيس شعبة التعليم العام ..مشيراً إلى أن أبرز مشاريع البرنامج الاستثماري للعام الجاري ٢٠١٠م منها: مدرسة عرف ستة فصول مع المرافق – مدرسة الملاحي بالشحر ١٢ فصلاً – ثانوية الجحاو والرزفة ثلاثة فصول مع المرافق – مدرسة عرس ثلاثة فصول مع المرافق – مدرسة الرحبة ثلاثة فصول مع المرافق – مدرسة نيت قلنسية ثلاثة فصول مع المرافق – مدرسة مكارم الأخلاق ثمانية عشر فصلا مع المرافق– مجمع تربوي دوعن ١٢ فصلا مع المرافق.

كما أن أبرز المشاريع المنفذة بالبرنامج الاستثماري للعام الماضي ٢٠٠٩م مدرسة الغليلة تسعة فصول مع المرافق – مدرسة فوه ثانوية البنات ١٢ فصلاً مع المرافق – ثانوية روكب ١٢ فصلاً مع المرافق –مدرسة الهوتة ثلاثة فصول مع المرافق – ثانوية البنات بالغيل ١٨ فصلا مع المرافق –مدرسة المحجر ستة فصول مع المرافق – مدرسة الحامي للبنات ١٢ فصلاً مع المرافق – مدرسة المعيملة ستة فصول مع المرافق – مدرسة المحجر ستة فصول مع المرافق – مدرسة الجوهيين ستة فصول مع المرافق – ثانوية بروم – ستة فصول مع المرافق – ثانوية البنات دوعن ستة فصول مع المرافق – مدرسة باردام شحير ستة فصول مع المرافق – مدرسة القارة ستة فصول مع المرافق – روضة شحير ستة فصول مع المرافق .

كما أن المشاريع التي تم افتتاحها العام الجاري ٢٠١٠م مدرسة جول مسحة ستة فصول مع المرافق – ثانوية غيل باوزير ستة فصول مع المرافق – مدرسة ريدة الجوهيين ١٨ فصلا مع المرافق – ثانوية بروم ستة فصول مع المرافق .

قطاعات الإنتاج السلعي تساهم بنسبة ٢٨,٥٪ في الناتج غير النفطي

■ ،،كتب/ علي محمد

كشف تقرير حكومي أن مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج غير النفطي بلغت ٢٨,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٧م – ٢٠٠٩م.

وبين التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن قطاعات الانتاج السلعي حققت معدلات نمو بلغ متوسطها السنوي ٥,٧٪.

واشار إلى أن القطاع الزراعي حقق معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٥,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧م – ٢٠٠٩م، في حين حقق القطاع السمكي نمواً جيداً خلال نفس الفترة حيث ارتفع معدل النمو من ٥,٣٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٢٣,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨م، لكنه تراجع إلى ١١,٢٪ في عام ٢٠٠٩م.

وأوضح التقرير بأن قطاع الصناعة ساهم بحوالي ٦٪ من اجمالي الناتج غير النفطي ، فقد نما بمعدلات نمو متفاوتة بلغ متوسطها السنوي حوالي ٣/٦٪ .